بعد عدوان إسرائيل على قطر.. آن أوان الاتحاد الدفاعي الخليجي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ظل التصعيد العسكري الإسرائيلي غير المسبوق الذي بلغ ذروته بقصف مفاوضي حماس في قلب العاصمة القطرية، ومع تزايد الشكوك الخليجية حول التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن حلفائها، برزت دعوات جدية لتأسيس اتحاد دفاعي خليجي رسمي، وإعادة صياغة المنظومة الأمنية الإقليمية على أسس الاستقلالية والتكامل.

«في ٩ سبتمبر ٢٠٢٥، شنت إسرائيل غارات جوية غير مسبوقة وقاتلة استهدفت مفاوضي حماس داخل قطر. وقد أقرّ خبراء أمنيون غربيون بأن هذا التصعيد، بقيادة حكومة نتنياهو المتطرفة، ستكون له تداعيات إقليمية هائلة».

سلّطت منى يعقوبيان، مديرة برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، الضوء على «تضارب الرؤى» في المنطقة، مشيرة إلى أن «مركز ثقلها» في الخليج العربي يعطي الأولوية لخفض التصعيد والوساطة في النزاعات، في مقابل الاعتداءات الإسرائيلية «العنيفة» الممتدة من غزة إلى اليمن.

وقد تطرق محللون إلى الآثار الاستراتيجية طويلة المدى التي ستطال دول مجلس التعاون الخليجي. فقد كتبت سانام فاكيل، مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المعهد الملكي للشؤون الدولية، في صحيفة «الجارديان»، أن إسرائيل قد أصبحت تمثل «التهديد الأمني الأكبر لدول الخليج»، متجاوزة بذلك إيران. واعتبر حسين إيبش، الباحث المقيم الأول في معهد دول الخليج العربية بواشنطن، أن الهجوم على الدوحة أعاد رسم «البنية الأمنية بين دول الخليج».

من جانبه، أشار جورجيو كافييرو، الرئيس التنفيذي لشركة «جلف ستيت أناليتيكس» أستاذ مساعد في جامعة جورج تاون، إلى أن التطورات الأمنية الأخيرة «تفرض على دول الخليج العربي مراجعة أمنية واسعة النطاق».

وفي أعقاب قمة القادة الإقليميين التي عُقدت في الدوحة بعد أيام من الهجوم، برزت تساؤلات حول كيفية الرد بشكل يتجاوز الإدانات التقليدية لسلوك إسرائيل والدعوات إلى وقف الحرب في غزة، حيث رأى بلال صعب، الزميل المشارك في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المعهد الملكي للشؤون الدولية، أن ذلك يوضح «أهمية إنشاء اتحاد دفاعي خليجي رسمي».

إن تقييمات الخبراء الغربيين تؤكد أن الهجوم الإسرائيلي على الدوحة غيَّر المشهد الأمني في المنطقة، رافعًا مستوى التهديد من حكومة نتنياهو إلى مستوى مماثل، إن لم يكن أعلى، من الخطر المزمن الذي يشكّله النظام الإيراني في طهران. وكما وثّقت سانام فاكيل، فإن دول الخليج، وعلى مدى عقود، كانت ترى في إيران ومحور المقاومة التهديد الرئيسي للأمن الإقليمي، ولكن منذ أكتوبر ٢٠٢٣، وبفعل تدمير إسرائيل لغزة، ومحاولتها إبادة الفلسطينيين، وتصعيدها للضم في الضفة الغربية، وهجماتها العنيفة الممتدة إلى لبنان وسوريا واليمن وإيران، والآن قطر، تغيّرت طبيعة الحوار، وتم التوصل إلى استنتاج واضح بأن إسرائيل باتت «التهديد الأكبر للاستقرار الإقليمي».

وبالعودة إلى قمة الدوحة، وصف مهران كامرافا، أستاذ الشؤون الحكومية في جامعة جورج تاون – قطر، البيان الصادر عن مجلس التعاون الخليجي الذي أدان الهجوم الإسرائيلي، بأنه «تعبير رمزي قوي عن الوحدة». كما رأت أندريا ديسي، الأستاذة المساعدة في العلاقات الدولية بجامعة روما، أن هناك «بداية لتقارب في المواقف، وتغيرًا في اللهجة، وتحولًا في العقلية» إزاء التهديدات الأمنية في المنطقة.

وفي هذا السياق، يبرز أيضًا دور الولايات المتحدة كضامن تقليدي للأمن في الشرق الأوسط. فقد كتبت فاكيل أن «رسالة» الهجمات الإسرائيلية ضد المفاوضين الساعين لإنهاء الحرب في غزة، تُعدّ تحديًا مباشرًا لافتراض دول الخليج القائم منذ زمن طويل بأن العلاقات الثنائية والقواعد العسكرية الأمريكية ستحميهم من أي هجوم.

وأضاف بلال صعب أن «الاتفاقيات الأمنية غير الرسمية» التي تربط واشنطن بدول الخليج، ومنها قطر التي صُنّفت حليفًا رئيسيًا من خارج الناتو منذ ٢٠٢٢، لم تمنع إسرائيل من ضرب العاصمة القطرية. وأشار إلى أن الخليج العربي أصبح الآن «عرضة للهجوم من قبل كل من صديق -إسرائيل- وعدو -إيران- للولايات المتحدة»، وفي كلتا الحالتين «لم تستطع واشنطن – أو الأسوأ، لم تكن مستعدة – لحمايتهم»، ما يفسر تنامي الشكوك لدى القادة الإقليميين بشأن التزام الولايات المتحدة بالدفاع عنهم.

وفي ضوء تقاعس الولايات المتحدة عن الوفاء بتعهداتها الدفاعية، تشير فاكيل إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي ستسرّع من جهودها لتنويع شراكاتها الخارجية والأمنية بعيدًا عن واشنطن، وذلك من خلال الحفاظ على علاقات اقتصادية قوية مع الصين، وتوسيع التعاون الدفاعي مع تركيا.

وفي هذا السياق، نال الاتفاق الدفاعي المشترك الذي وُقّع بين السعودية وباكستان في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٥ اهتمامًا بالغًا من قبل المعاهد ووسائل الإعلام الغربية. فقد وصف نيفيل لازاروس من «سكاي نيوز» هذه الاتفاقية بأنها قد «تغيّر مسار الشرق الأوسط» عبر تزويد المملكة بـ«رادع نووي» قد يتوسع لاحقًا ليشمل دولًا أخرى.

مع ذلك، شدد صعب على أن الاتفاق «لا يوفر ضمانة دفاعية»، مشيرًا إلى أن «الأولوية القصوى لإسلام آباد لا تزال هي التنافس مع الهند». كما أشار تيم ويلاسي ويلسي، الزميل المشارك الأول في المعهد الملكي للخدمات المتحدة، إلى أن هناك «أسبابًا واضحة لعدم إمكانية اعتماد أي من الطرفين بشكل مفرط على الاتفاق».

أكد إيبش أن الصفقة الأمنية الأخيرة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية كانت «قيد الإعداد سنوات» وليست ردًا مفاجئًا على الهجوم الإسرائيلي على قطر، مشيرًا إلى أنها اتفاقية ثنائية لا تعزز بالضرورة موقف بقية دول مجلس التعاون الخليجي. ورغم ذلك، يتوقع مراقبون أن تسعى دول الخليج إلى توسيع شراكاتها الاستراتيجية، في ظل تراجع التزام واشنطن بالدفاع الإقليمي وتصاعد الهجوم الإسرائيلي.

في هذا السياق، أشارت فاكيل إلى أن أعضاء مجلس التعاون باتوا مستعدين «لتعميق التعاون فيما بينهم»، بينما أوضح إيبش أن التوجه نحو اعتبار أي هجوم على إحدى دول الخليج «هجوم على الجميع»، يعزز من إمكانات الرد العسكري ويمنح المنطقة «عمقًا استراتيجيًا» أكبر لمواجهة التهديدات، سواء من إسرائيل أو إيران أو غيرهما. كما شدد على أهمية توحيد الأولويات الأمنية بين دول المجلس ورأى إيبش أن دول المجلس يجب أن تستغل قدراتها المالية والعسكرية لبناء «أمن جماعي فعال»، محذرًا من الإفراط في الاعتماد على الشراكة مع الولايات المتحدة، التي لا تلتزم – على غرار المادة ٥ من ميثاق الناتو- بالتدخل العسكري الفوري للدفاع عن الحلفاء.

وفي ضوء موافقة قادة الخليج خلال قمة الدوحة على تفعيل «آلية دفاع مشترك»، رأى صعب أن التكامل الأمني لا يشترط تأسيس تحالف مشابه للناتو من البداية. بل يمكن أن يبدأ التعاون في مجالات محددة، أبرزها: الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد، الابتكار التكنولوجي، إدارة وإنتاج الصناعات الدفاعية، تبادل المعلومات الاستخباراتية، والدفاع الجوي والصاروخي. وقد ركز المحللون على المجال الأخير، لا سيما في ظل الهجوم الإسرائيلي، حيث أشار إيبش إلى افتقار دول الخليج لمنظومات دفاع صاروخي وطائرات دون طيار متقدمة، قادرة على حماية البنى التحتية الحيوية من الهجمات.

ورغم عدم وضوح إطار زمني محدد لتفعيل التعاون الدفاعي العميق، يرى المحللون – بمن فيهم إيبش- أن الضربة الإسرائيلية على الدوحة تمثل نقطة تحول مفصلية في طبيعة العلاقات الأمنية الخليجية، سواء مع الولايات المتحدة أو في إطار الشرق الأوسط الأوسع. في السياق ذاته، أشارت فاكيل إلى قلق الحكومات العربية من «تقاعس» إدارة ترامب في الرد على التصعيد الإسرائيلي، فيما اعتبر صعب أن هذه اللحظة مناسبة لترسيخ قناعة بضرورة تعزيز «الجبهة الداخلية الجماعية»، بدلًا من الاعتماد فقط على الشركاء الخارجيين.

ومع أن الاتجاه العام في الخليج يشير إلى السعي نحو استقلالية استراتيجية أكبر، أشار صعب إلى أن هذا لا يتعارض مع رؤية الولايات المتحدة التي تسعى للعب دور «الميسّر والمحفّز» لتعميق التعاون الدفاعي بين دول الخليج، وليس بالضرورة الوجود العسكري المباشر.

وفي تطور لافت، نقلت يعقوبيان أن إسرائيل أصبحت الآن «التهديد الأبرز المتصور في المنطقة»، بدلًا من إيران، في ظل تهديدات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشن هجمات جديدة ضد خصوم إسرائيل في المنطقة. وفي هذا السياق، تساءل كافييرو عن مدى قدرة دول الخليج على إدارة تهديدات أمنية متزايدة في ظل «غياب المظلة الواقية» التقليدية التي كانت توفرها الولايات المتحدة.

ورجّح كافييرو أن تتسارع الجهود لتعزيز التنسيق الدفاعي داخل مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك إحياء التطلعات نحو إطار أمني مستقل على غرار الناتو، رغم ما يتطلبه ذلك من استثمارات طويلة الأجل. وقد ختم كافييرو بالقول: «إن بناء قدرات ردع موثوقة «أصبح مسارًا ضروريًا بشكل متزايد».

مع تحوّل إسرائيل إلى التهديد الأمني الأكبر في نظر دول الخليج، وتآكل الثقة في المظلة الأمريكية، لم تعد الدعوات لاتحاد دفاعي خليجي خيارًا استراتيجيًا فحسب، بل ضرورة إقليمية ملحة لبناء جبهة داخلية موحدة وقادرة على حماية أمن واستقرار المنطقة في وجه المتغيرات المتسارعة.

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال .. وحماية الاقتصاد من الداخل والخارج

بقلم:
نبيلة رجب

وراء كل اقتصاد مستقر ترتيبات دقيقة تحميه من المخاطر. أشياء لا يلتفت إليها الناس في العادة، لكنها تنعكس عليهم في الأسعار، وفرص العمل، وكذلك في ثقتهم بالمؤسسات. من هذا السياق أطلقت البحرين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال (٢٠٢٥–٢٠٢٧)، وهي جزء من الاستراتيجية الأوسع التي تشمل مكافحة تمويل الإرهاب. قد يعتقد البعض أنها تفاصيل فنية لا تتجاوز مكاتب المختصين، لكن الأمر أعمق من ذلك. أثرها يظهر في سوق أكثر هدوءًا، في أسعار لا تقفز بلا سبب، وفي معاملات مصرفية تسير بسلاسة. هذا الاستقرار الذي يلمسه المواطن في حياته اليومية ليس وليد المصادفة، بل ثمرة جهد منظم يضمن أن تظل الأسواق منضبطة وحياة الأفراد أكثر أمانا.

مصطلح «غسل الأموال» قد يبدو غامضا للوهلة الأولى، لكنه في حقيقته أبسط مما نتصور. هو مال غير مشروع يُمنح غطاءً شكليا ليظهر كأنه طبيعي. الخطر يبدأ حين يدخل هذا المال إلى الدورة الاقتصادية. عندها تختل قواعد المنافسة. فالتاجر الصغير الذي يعتمد على جهد يومي ورأس مال محدود يجد نفسه في مواجهة أنشطة لا تفكر بالربح والخسارة مثل غيرها. غايتها الأساسية إخفاء المال، لا خدمة السوق أو تطويره. النتيجة واضحة: السوق يفقد عدالته، ومعها تتراجع الثقة.

التقارير الدوليَّة كثيرا ما تلفت إلى أن سوق العقار من أكثر القطاعات عُرضة للتأثر بهذه الظاهرة. ففي بعض الدول، لوحظت ارتفاعات غير مبررة في الإيجارات أو انخفاضات مفاجئة في أسعار مشاريع جديدة، وربطها الخبراء بتدفقات مالية تبحث عن غطاء. هذه الظواهر توضّح أهمية الرقابة والشفافية، لأن المواطن الباحث عن سكن معقول أو استثمار آمن هو أول من يتأثر عندما يختل الميزان.

أما التجارة الإلكترونية، فهي أكثر قربا مما نتصور من هذه الظاهرة. منصات تعرض منتجات لامعة بأسعار مغرية، من دون عنوان أو ضمان. رسائل قد تصل عبر تطبيقات تعرض صفقات سريعة مقابل عمولة. القصة تبدأ غالبا بإعلان مغر أو رسالة عابرة، لكنها قد تجر إلى مشكلات قد تمتد لتطال جوانب لم تخطر على بال. هنا يظهر دور الفرد، حين يتريث قبل الموافقة، أو يطلب إثباتا للتعامل، فإنه لا يحمي نفسه فقط، بل يسهم في حماية المجتمع أيضا. المنظومة تظل ناقصة إن لم يكملها وعي المجتمع ويقظته.

غسل الأموال جريمة لا تقف عند حدود بلد أو قطاع معين، فهي بطبيعتها عابرة للحدود. لهذا أصبح الالتزام بمكافحتها معيارًا رئيسيًا في تقييم الدول ضمن مؤشرات الشفافية والرقابة المالية.

وبالنسبة إلى البحرين، لا تقتصر هذه المؤشرات على بعدها الفني، بل ترتبط مباشرة بمدى ثقة المستثمر الأجنبي، وبشروط وكلفة التمويل الدولي الذي يمكن أن تحصل عليه الدولة. وكلما تعززت الشفافية والرقابة، ارتفعت ثقة المؤسسات الدولية، وانعكس ذلك إيجابًا على فرص الاستثمار، وتمويل المشروعات التنموية والخدمية بصورة أكثر استدامة.

ما يميّز الاستراتيجية الوطنية أنها بُنيت على تقييم واقعي يحدد بدقة القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر، مثل المصارف، والعقار، وتجارة الذهب، وبعض المهن المالية والقانونية. الهدف أن تُغلق الثغرات قبل أن تتحول إلى مخاطر حقيقية، وأن يُعزز الاقتصاد بقدرة أكبر على الصمود. هذا النهج يضيف طبقة حماية مؤسسية تنعكس في النهاية على انضباط السوق وثقة الناس في تعاملاتهم اليومية.

ورغم وضوح الأهداف، يواجه التنفيذ تحديات واقعية لا تُغفل: سرعة تطوّر أساليب التحايل الرقمي، والحاجة المستمرة إلى تأهيل الكوادر ومواكبة المعايير الدولية، إضافةً إلى تحقيق توازن دقيق بين سهولة الاستثمار وحماية النظام المالي من الاستغلال. التعامل مع هذه التحديات بمرونة وشفافية يضمن أن تنتقل الاستراتيجية من الورق إلى الأثر، وتُقاس نجاحاتها بما تحققه من انضباط في السوق وثقة لدى الناس.

وبالمثل، يبقى الوعي المجتمعي عنصرًا لا غنى عنه. من مقاعد الدراسة إلى شاشات الإعلام، تبدأ رحلة بناء الوعي المالي في سن مبكرة. أن يتعلم الشاب كيف يفرّق بين الاستثمار الحقيقي والوهمي، وأن تدرك الأسرة أن العروض المبالغ في إغرائها ليست دائما آمنة. المعرفة المبكرة تصنع حصانة فردية، وتدعم الجهد الرسمي في بناء سوق يقوم على الشفافية والإنصاف.

الانعكاس الإنساني لهذه القضية لا يقل أهمية. فالشاب الذي يحلم ببدء مشروع ناشئ قد يجد نفسه في منافسة غير عادلة مع كيانات لا تبحث عن الربح بقدر ما تبحث عن إخفاء المال. والموظف الذي ادّخر سنوات طويلة يتردد قبل استثمار مدخراته لأنه لا يثق بكل ما يُعرض عليه من فرص. في مثل هذه اللحظات، تضيع فرص حقيقية، ويتحول الحذر المبالغ فيه إلى عبء يربك القرارات. فالمسألة لا تقف عند حدود الأرقام والتقارير، بل تمسّ جوهرها: حماية أحلام صغيرة قبل أن تكون حماية لمشاريع كبرى.

النزاهة المالية تُبنى خطوة بخطوة: حين نقرأ قبل أن نوقّع، ونسأل قبل أن نقبل، ونتوقف أمام ما يثير الريبة. هذه الممارسات البسيطة لا تحمي الفرد وحده، بل تعزز ثقة جماعية تجعل السوق أوضح وأكثر عدلًا للجميع.

خلاصة القول: القوانين تحدد الإطار، لكن فعاليتها الحقيقية تنعكس عندما تتحول إلى ثقافة يومية يلتزم بها الناس. والاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال (٢٠٢٥–٢٠٢٧) لم تُصغ لتبقى حبرًا على ورق، بل لتكون أداة عملية تحمي الاقتصاد من المخاطر وتؤسس لبيئة أوضح وأكثر عدلًا وثقة. وهي بهذا تتجاوز لغة الأرقام والتقارير لتؤكد جوهر الغاية: استقرار المجتمع وتعزيز ثقة المواطن.

فهل نملك الوعي الكافي لنكون جزءًا من هذه الاستراتيجية؟ أم سنبقى ننتظر أن تحمينا القوانين وحدها؟

rajabnabeela@gmail.com

أهمية اتفاقية الدفاع الاستراتيجي بين السعودية وباكستان

بقلم:
د. جاسم بونوفل

لم تمض أيام عديدة على الهجوم الإسرائيلي على الدوحة في ٩ سبتمبر الجاري، وانعقاد مؤتمر القمة العربية – الإسلامية الذي التأم شمله في العاصمة القطرية، حتى اتخذت المملكة العربية السعودية خطوة عملية، وشجاعة للرد على التغول الإسرائيلي من خلال توقيعها على اتفاقية دفاع استراتيجي مشترك مع جمهورية باكستان الإسلامية في الرياض، تنص على أن «أي اعتداء على أحد البلدين هو اعتداء على كليهما»، وذلك في إطار سعي البلدين لتعزيز أمنهما وتحقيق الأمن والسلام في المنطقة والعالم.

وبالنظر إلى هذه الاتفاقية، فإنها تأتي في إطار العلاقات السعودية – الباكستانية المتميزة والممتدة منذ عقود في مختلف العهود في كلا البلدين، والتي تشمل مجالات عدة من بينها التعاون العسكري الذي توج يوم الأربعاء الموافق ١٧ من سبتمبر الماضي بتوقيع البلدين على اتفاقية الدفاع الاستراتيجي. وتهدف هذه الاتفاقية، وفق بيان مشترك «إلى تطوير جوانب التعاون الدفاعي بين البلدين، وتعزيز الردع المشترك ضد أي اعتداء».

هذه الاتفاقية تبعث رسالة قوية لكل من يريد المساس بأمن البلدين واستقرارهما، وقد جاءت في توقيت وظروف حساسة تمر بها المنطقة؛ فمن حيث التوقيت فإنها جاءت بعد العدوان الصهيوني الغاشم على الشقيقة قطر، ومتزامنة مع الحرب الهمجية التي تشنها الأخيرة على غزة، أما من حيث الظروف فإنها أتت في مرحلة يعاني فيه العرب ضعفاً عاماً، وكان ذلك السبب المباشر في تضخم الأنا الإسرائيلية وخصوصاً لدى رئيس الوزراء نتنياهو الذي يتبنى مبدأ القوة، وفرض العضلات على جيرانه العرب من خلال القتل والتدمير المتوحش، وحرب التجويع والتهجير القسري في غزة، وقضم الأراضي في الضفة الغربية، والتوغل في الأراضي اللبنانية والسورية من دون أن يردعه أحد خاصة بعد إزاحة «حزب الله» من المشهد بعد الضربة الصهيونية التي وجهت إليه؛ وأدت إلى إضعافه ، وكانت النتيجة المباشرة هي إخراج إيران من ساحة المعركة التي كانت تنطلق من الأراضي اللبنانية والسورية عبر أذرعها العسكرية. كما أن استراتيجية القوة الإسرائيلية امتدت إلى خارج حدودها الجغرافية هذه المرة، عندما قام الجيش الإسرائيلي بتوجيه ضربات جوية إلى طهران، كان لها تأثير كبير في تراجع إيران وانكفائها.

في تقديري، أن كل هذه الظروف أسهمت في زيادة قناعات نتنياهو بمبدأ القوة في تحقيق طموحاته، ودفعته إلى الإفراط في استخدام القوة المسلحة في الوصول إلى مآربه، يدعمه في ذلك اليمين المتطرف في حكومته ونتيجة لذلك، فهو لا يعير أي اهتمام للقوانين والأعراف الدولية، ولا يصغي لنداءات الأمم المتحدة ودول العالم التي تطالبه بوقف الحرب في غزة، ولا يتردد في استخدام أقصى ما في ترسانته العسكرية ضد كل من يسميهم بـ (أعداء إسرائيل) مستلهماً في ذلك وصايا مرشده الروحي زئيف جابوتنسكي الذي يؤمن بالقوة في إدارة الصراع. وهو القائل في سنة ١٩٢٣م «إن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن يوافق بموجبها العرب على دولة يهودية في فلسطين هي القوة التي تسحقهم وتذعنهم». من هنا يتضح جلياً أن نتنياهو يسير على هدى هذه المقولة بدليل أنه الآن يستخدم القوة المفرطة في حربه ضد العرب في غزة والضفة الغربية ولبنان وسوريا لإيمانه الشديد بأن «الوسيلة الوحيدة للوصول إلى اتفاق مع» الأعداء العرب في المستقبل.

مقابل كل هذا التطرف، كان لا بد للعرب من التحرك، وأن يكون لهم فعل إذ لا يمكن للسعودية -وهي إحدى الدول العربية الكبرى في المنطقة- أن تغمض عينيها عن مشاهدة النيران الإسرائيلية وهي تطال هذه المرة أرضا عربية خليجية خارج حدودها الجغرافية، وهي لا تزال تحتفظ في ذاكرتها بمشهد خريطة «إسرائيل الكبرى » التي تحدث عنها نتنياهو في المقابلة التلفزيونية على إحدى القنوات الإسرائيلية والتي شملت أراضي عربية عدة. كما لا يغيب عن بالها أن الحكومة المتطرفة في إسرائيل اليوم ذاهبة في اتجاه التوسع.

ليس هذا فقط، هو ما دفع السعودية نحو تعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع باكستان، وإنما قراءتها الدقيقة للمشهد ككل أيضاً، فهي رأت بأم عينيها أن الحليف الأمريكي سمح لربيبته «إسرائيل» بضرب قطر لأنه مؤمن إيماناً راسخاً بأن كل ما تفعله إنما يأتي في إطار حماية أمنها، وعليه فإنه لا يلومها على هذا التصرف ما دامت ترى أنه يصب في اتجاه (الدفاع عن النفس) لدى إسرائيل. لذلك فليس أمام السعودية التي ترتبط مع الولايات المتحدة بعلاقات استراتيجية – إلا أن تحصن نفسها من الأخطار الخارجية وتتخذ خطوة استباقية للأحداث فما يدريك أن تكرر أمريكا موقفها من قطر مع أي دولة عربية أخرى فيما لو تعرضت لأي اعتداء صهيوني أمام أعين أمريكا من دون تحركها تحت حجة المبررات الآنفة الذكر.

نعم، أحسنت السعودية في اتخاذ هذه الخطوة وهي في الاتجاه الصحيح؛ لأن باكستان دولة إسلامية لها ثقلها العسكري والنووي، مقابل الثقل الاقتصادي السعودي وبذلك تكتمل عناصر المعادلة فمن جهة لدى السعودية مكانتها بين الدول العشرين بما يتفاعل مع الثقل العسكري الذي تمتلكه باكستان وهو ما يفضي إلى توفير قوة ردع قوية في مواجهة التحديات التي تعترضهما في المستقبل.

يضع حدا للتطرف الإسرائيلي وكبح جماحه؛ فجاء الرد سريعاً من المملكة العربية السعودية من خلال توقيعها مع باكستان على هذه الاتفاقية التي أثارت تساؤلات لدى عدد من المحللين، حيث يرى البعض منهم أن هذه الاتفاقية قد تغير موازين القوى في المنطقة، وهي بمثابة تحالف يجمع القدرات الاقتصادية السعودية بالقوة العسكرية الباكستانية، وهو الأمر الذي لا يثير قلق إسرائيل فحسب، وإنما الهند أيضاً، ويذهب آخرون إلى القول إن هذا الاتفاق ربما جاء لتعويض تراجع الحماية الأمريكية لمنطقة الخليج.

من جهة أخرى، يرى بعض الخبراء أن هناك شعورا متزايدا بالقلق لدى عدد من الدول العربية تجاه التهديد المتزايد من إسرائيل، لذلك فإن توقيع هذا الاتفاق يضع باكستان ومظلتها النووية في قلب معادلة الأمن في الشرق الأوسط، وهي قوة عسكرية ونووية لا يستهان بها، وأثبتت جدارتها في حربها الأخيرة مع جارتها الهند.

في اعتقادي، أن ما ذهب إليه المحللون في تعليقاتهم على هذا الاتفاق ينسجم مع الوقائع على الأرض

اقتراحات لا تكرس أهمية قيمة العمل

بقلم:
د. نبيل العسومي

شهر رمضان الفضيل هو شهر العبادة والطاعة وتلاوة القرآن والإكثار من الصدقات طلبا للثواب والمغفرة شهر الخير والبركة فهو شهر فيه ليلة أفضل من ألف شهر وهي ليلة القدر المباركة، هكذا يعرف المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها وهكذا تستعد الأمة الإسلامية لاستقبال هذا الشهر الفضيل سواء في الشتاء أو في الصيف في الربيع أو الخريف.

إلا أن بعض الأخوة النواب بين فترة وأخرى يتقدمون باقتراح برغبة بإعطاء طلبة المدارس والجامعات إجازة في العشر الأواخر من شهر رمضان للتفرغ للعبادة وتعزيز القيم الروحية والدينية لدى الأبناء والبنات وهذا ما يعتزم طرحه عدد من أعضاء مجلس النواب مع بداية دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي السادس لمجلس النواب من خلال اقتراح برغبة يتضمن إعطاء إجازة العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك لجميع الطلبة والطالبات في كل المراحل التعليمية بما يشمل المدارس والمعاهد والجامعات وذلك لإتاحة الفرصة لهم للتفرغ للعبادة وتعزيز القيم الدينية على اعتبار أن العشر الأواخر من رمضان تحمل فضائل عظيمة حيث تشمل ليلة القدر وإن إجازة العشر الأواخر من رمضان يمكن استثمار هذه الأيام المباركة في العبادة والدعاء وتخفيف الضغط عليهم مما يسهم في تعزيز التوازن بين الجانب الروحي والجانب التعليمي وذلك أسوة ببعض الدول الإسلامية التي تمنح الطلبة إجازة خلال هذه الفترة من الشهر الفضيل.

مع احترامنا الشديد لرغبة الأخوة النواب وحرصهم على راحة أبنائنا الطلبة والطالبات في هذا الشهر الفضيل، إلا أن هذا الاقتراح برغبة الذي تقدم به عدد من أعضاء السلطة التشريعية لا يخدم أبناءنا خصوصا أن العام الدراسي يتضمن إجازات وفترات للامتحانات والتقويم وإن وزارة التربية والتعليم تعلن مع بداية شهر رمضان المبارك تخفيض أوقات الدوام المدرسي حرصا على راحة الطلبة والطالبات فضلا عن تجهيز المدارس والمؤسسات التعليمية بكل الخدمات والوسائل ليتمكن الطلبة من مواصلة دراستهم بكل سهولة ويسر مقارنة بأيامنا نحن جيل الخمسينيات عندما كنا نتلقى تعليمنا المدرسي ونحن صيام في ظل الإمكانيات المحدودة المتاحة في ذلك الوقت ولم يطلب أحد أو يقترح إعطاء إجازة في العشر الأواخر من رمضان، فضلا عن أن تلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسي وجزء من تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي لم يفرض عليهم الصيام بسبب صغر سنهم فلماذا نعطيهم الإجازة المقترحة؟

أما بالنسبة إلى بعض الدول الإسلامية التي تمنح إجازة العشر الأواخر من رمضان فهي تمنحهم إياها ضمن الإجازات الرسمية للدولة وليس على أساس العشر الأواخر وهي إجازات تختلف من دولة إلى أخرى فعلى سبيل المثال عندنا في البحرين إجازة عاشوراء وإجازة عيد العمال وإجازة رأس السنة الميلادية والهجرية هي إجازات رسمية في البحرين في حين لا تعد إجازات رسمية في دول أخرى وكذلك فإن عدد أيام إجازات عيد الفطر السعيد وعيد الأضحى المبارك تختلف من دولة إلى أخرى.

وعلى سبيل المثال أيضا توجد جاليات إسلامية كبيرة في عديد من دول العالم وخصوصا في الدول الغربية تصوم وتعمل ساعات طويلة خصوصا إذا صادف رمضان خلال فترة الصيف وفي أجواء مختلفة تماما لا تراعي خصوصية هذا الشهر الفضيل ومع ذلك لم نسمع عن اقتراحات بتخفيض ساعات العمل خلال شهر رمضان المبارك أو إعطاء الطلبة المسلمين إجازة خلال العشر الأواخر رغم وجود نواب مسلمين في البرلمانات الأوروبية، وعليه فإننا نتمنى من الأخوة النواب عدم طرح مثل هذا المقترح لما له من تأثير سلبي في التحصيل الدراسي لأبنائنا وخسارة يمكن تجنبها ونعتقد جازمين أن أوقات التمدرس لن تؤثر في الأجواء الروحانية والدينية لهذا الشهر الفضيل والله من وراء القصد.